اقتصاد

اقتصاد «البسطات»!

شقير: ٢٢ ألف بسطة في دمشق بعضها مراقب بالكاميرات.. و٢٣ مليون ليرة رأسمال بسطة واحدة تبيع المعونات

| صالح حميدي

دار جدل حاد استفز المحاضرين وبعض الأكاديميين والتجار والصناعيين وحتى بعض مسؤولي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك خلال ندوة الأربعاء التجار أمس، طال مفاهيم اقتصاد الظل والخفي غير المنظم وإيجابياته وسلبياته وأسباب نشوئه وقصور البنى والبيئة والتشريعات المشجعة.

دافع البعض عن هذا النوع من الاقتصاد لكونه وفر سلعة وخدمة لم تتوفر للناس وفرص عمل في حين هاجمه البعض الآخر لنتائجه وآثاره المدمرة والمؤذية للاقتصاد والمضرة وتأثيره المؤذي على سلامة الغذاء وصحة المجتمع.

من جانبه كشف عضو جمعية حماية المستهلك أدهم شقير (بعد أن ساهمت التساؤلات باستفزازه على حد تعبيره) عن تبني الجمعية مجموعة من التوصيات سجلت إثر جولات مختلفة على فعاليات وأسواق تجارية ودراسة لها وعرضها على أنها تمثل ردوداً واضحة على تساؤلاتهم وتمثل ببروز فئة أو مجموعة باتوا لاعبين أساسيين في اقتصاد الظل خلال الأزمة وتجار أزمة وحروب لا أحد يتصدى لهم يتحكمون بالمقاييس الحقيقية والمعايير الأساسية للاقتصاد، ينشطون عبر احتكار تام تخلله تجارة سلاح ومخدرات وأدوات كهربائية وأدوية متسائلاً ما عدد المحتكرين الذين تم توقيفهم أو سجنهم وقد تلاعبوا بقوت الشعب؟.

وأشار كذلك إلى المضاربة بأسعار الصرف من خلال فئة أو شريحة باتوا حيتاناً بعد أن كانوا تجاراً صغاراً كبروا ويتلاعبوا بالأسعار على أهوائهم وإن تاجر عملة كبير يخرب مدخرات الناس مما تبقى من عملة وذهب وغيرها من المقتنيات والممتلكات التي تآكلت.

والفئة الثانية بحسب شقير تجار يلعبون دور المنافسة المزيفة حرموا الناس من كثير من السلع وركز على تجار الشواحن والإنارة واللدات واصفاً إياهم بالمشكلة الكبيرة.

ولفت إلى وجود ٢٢ ألف بسطة في دمشق إحداها رأس مالها ٢٣ مليون ليرة مراقبة بالكاميرات تبيع المعونات والسلع المدعومة والمعلبات المعرضة للشمس والهواء وكافة الملوثات.

من جانبها عرضت رئيسة جمعية حماية المستهلك سراب عثمان لدور الجمعية ومهامها مشيرة إلى امتلاء الأسواق بالبضائع الصينية البالية وغير المتضمنة للمواصفات والجودة ولا تحمل كفالة ولا إعلاناً عن الأسعار في أسواقها وخاصة منها الأجهزة الكهربائية بجميع أنواعها وأشكالها.

وناشدت التجار والصناعيين والمستوردين بشكل خاصة وضع الأسعار واسم الشركة الصانعة وبياناتها والكفالة وحماية المواطن من السلع الرديئة وشجعت الناس للتحول إلى السلع المنتجة محلياً لأنها مكفولة والأفضل بالسعر والمواصفة والجودة والالتزام بالشروط الصحية وسلامة الغذاء عند الاستيراد للسلع والبضائع.

ولفتت إلى خلو الألبسة وخاصة مما يدعي أصحابها أنها ماركات من اللصاقات وكثير منها تم تزويدها بلصاقة فوق أخرى للتعمية على أسعارها وعرض أسعار وهمية غير حقيقية لا تعبر عن قيمتها الحقيقية.

ووصفت هذه الممارسات بالغش والتدليس بالمواصفة والسعر وهروب أصحاب بعض المحال ممن لا يتمتعون بالمصداقية في بيعهم وشرائهم من دوريات حماية المستهلك.

وكشفت من جانب آخر عن عدم تلقي الجمعية إلا شكوى واحدة على صعيد أقساط المدارس، داعية المواطنين لتقديم الشكاوى بحق المخالفين والغشاشين وفي حالة الشعور بالغبن والظلم من أي سلعة أو خدمة منتجة أو مستوردة. وختمت بأنه لا وجود لصناعة نوع أول في أسواقنا بتاتاً، ودعت إلى تكريس مبدأ وثقافة الكفالة في جميع السلع والخدمات المقدمة وعدم شراء أي سلة بلا كفالة. وكان شقير عرض لمفاهيم اقتصاد الظل وتعدد أسمائه بين اقتصاد خفي ومنظم وغير منظم وشرعي وغير شرعي وشموله على كل العلاقات الاقتصادية.

مأمون سيروان (تاجر من الحضور) بيّن في مداخلته أن ٩٠ بالمئة من التجار لا يملكون سجلات تجارية مع فوضى في التسعير على اعتبار أن السجل يضبط عمل المنشأة صحياً وتموينياً واستهلاكياً ويحميها من التلاعب والغش. وكشف عن حصول عمليات استيراد لبضائع هي تصافي الشركات الأجنبية وعلى أنها جديدة وحديثة وهي بلا فواتير نظامية ولا كفالة ولا مواصفات.

محمد سعيد الحلبي (من الحضور) قال: لا نريد تضخيم دور جمعية حماية المستهلك لأنها عبارة عن نشاط نوعي أهلي تطوعي.

وعن اقتصاد الظل بين أنه يشكل من ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة في كل اقتصاديات العالم وهو ارتفع لدينا خلال الأزمة إلى نسبة ٨٠ بالمئة ويرى أن إيجابياته أكثر من سلبياته ويشغل كل المهن والحرف والورش ونشأ عنها تجار وصناعيون كبار وحتى هؤلاء لديهم أساليب الغش والتدليس والاحتكار والتلاعب بالأسعار فهي لا تقتصر على اقتصاد الظل.

داعياً إلى تخصيص أماكن محددة لهذه الورش وتقديم الخدمات إليها وخاصة البسطات وعدم النظر إليها بازدراء واعتبارها مصدر الأذى والضرر على الاقتصاد والمجتمع وتنظيم هذا القطاع.

من جانبه أشار مدير حماية المستهلك علي الخطيب إلى أن الاقتصاد الأسود هو جزء من اقتصاد الظل وللظل شقان الأول أسود جرمي يتداول المخدرات والمواد غير المشروعة والظل الإيجابي وعلينا إعطاؤه حقه بكل معنى الكلمة والبسطات جزء بسيط جداً من اقتصاد الظل مشيراً إلى وجود ورشات تجارية وصناعية وحرفية منتشرة في معظم المناطق وتساهم في الاقتصاد.

عدي الشبلي مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق وصف اقتصاد الظل بالاقتصاد الذي له خصوصية في مجتمعنا وهناك الكثير من النساء تعمل في هذا النوع من الاقتصاد ووصلت منتجاتهم إلى مختلف أصقاع العالم بسبب تميز بعض صناعاتها وتمتعه بالجودة والمواصفة والخصوصية المحلية واصفاً إياه بالاقتصاد الممتاز لمجتمعنا لكونه يعمل في بيئة اجتماعية خاصة به.

ودعا إلى ضرورة تكريس مبدأ التكافل الاجتماعي في العمل والرقابة عليه والتكافل بين جميع جهات الدولة لرعايته وتقديم الدعم له وتنظيمه ليعمل ضمن ضوابط.

إبراهيم خليل (من الحضور) اقترح في مداخلته اعتماد أسلوب التشهير بأصحاب الغش والتدليس ومن يتلاعب بسلامة الغذاء وصحة الناس وهو أقوى من الضبوط والمخالفات.

الدولار الأسود يتحرك بين ٣٩٨ و٤١٨ ليرة.. والحكومة تضع رؤية مشتركة مع الخاص لتحقيق الاستقرار في السياسة النقدية

| الوطن

وضع اجتماع عمل خاص برئاسة عماد خميس رئيس مجلس الوزراء مع اتحادات غرف الصناعة والتجارة والمصدرين وممثلي الفعاليات الاقتصادية آلية فعالة لمعالجة انعكاسات سعر الصرف على قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث كلف خميس وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بوضع إجراءات اقتصادية لتجنيب قطاعات الإنتاج والتصدير والاستيراد تداعيات تغير سعر صرف الدولار أمام الليرة ليصار إلى معالجة هذه التداعيات بالشكل الصحيح.

بالترافق مع الاجتماع، كانت سوق الصرف الموازية «السوداء» تشهداً تحسناً طفيفاً في سعر صرف الدولار أمام الليرة، كان قد بدأ منذ مسار أول أمس ليلامس الدولار مستوى ٤٢٠ مجدداً بعد أن انخفض إلى ٤٠٢ في دمشق ودون ٤٠٠ في باقي المحافظات، من دون وجود تعاملات تذكر، علماً بأن الأسعار عاودت وانخفضت بشكل طفيف أيضاً مساء أمس لتتراوح بين ٣٩٨ و٤١٨ ليرة.

وبالعودة إلى الاجتماع، فقد ذكر بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) أن الاجتماع خلص إلى وضع رؤية مشتركة لتحقيق الاستقرار في السياسة النقدية ودراسة تبعات تراجع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية على حركة الاقتصاد والإنتاج وتم التأكيد على أهمية شهادات الإيداع التي سيطرحها المصرف المركزي خلال الفترة القادمة إضافة إلى موضوع تحريك سعر الفائدة لجذب مزيد من المدخرات الوطنية وتوظيفها في قنوات الاستثمار الوطني.

وناقش المجتمعون انعكاسات سعر الصرف ومتغيراته على عمليتي الاستيراد والتصدير، والخطوات الواجب اتخاذها للحفاظ على استقرار سعر الصرف بالسوق المحلية في ظل مرحلة التعافي الاقتصادي والنشاط الاستثماري الذي تشهده سورية.

وبين المجتمعون أهمية وضع رؤية اقتصادية شاملة متلازمة مع سياسة نقدية واضحة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني بجميع مكوناته بشكل ممنهج ومدروس لدعم العملية الإنتاجية بشكل عام والصادرات بشكل خاص وتعزيز مواطن الربح والحفاظ على القوة الشرائية للمواطن وعلى وتيرة الإنتاج التي تضاعفت خلال الفترة الماضية نتيجة الجهود الحكومية المكثفة لمواكبة انتصارات الجيش العربي السوري.

واقترح المشاركون في الاجتماع إعطاء المزيد من المزايا النوعية لأطراف العملية الإنتاجية والاستيراد والتصدير، ووجود ممثلين عن الاتحادات في مجلس النقد والتسليف خلال مناقشة القضايا الاقتصادية الحيوية، والاستمرار بدعم الشحن المجاني للعقود الموقعة سابقا.

وأكد رئيس الحكومة أن القطاع الخاص شريك أساسي في بناء الاقتصاد الوطني وهو ما يدفع الفريق الحكومي لعقد اجتماعات متكررة معه لوضع إستراتيجية مشتركة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مشيراً إلى أن الحكومة حريصة على إشراك القطاع الخاص في جميع الخطوات الاقتصادية التي تقدم عليها في ظل سعيها لوضع رؤية عمل سليمة تسهم في دعم عملية الإنتاج على كافة الصعد.

وثمن خميس دور رجال الاقتصاد الوطنيين الذين ساهموا بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني في ظل الحصار الذي تعرض له الشعب السوري، لافتا إلى أن الحكومة حريصة على مراقبة كل تغيرات أسعار الصرف وانعكاساتها على الاقتصاديين بما يضمن حقوقهم ومصالحهم ولن تترك أي صناعي يتضرر بفعل متغيرات مرحلة التعافي.

وبين أهمية تشجيع الصناعة المحلية والتوسع بها بغرض التصدير وبناء الاقتصاد على جميع الصعد مشدداً على أن سورية ماضية باتجاه التعافي وإعادة الرونق لليرة السورية ما يستوجب بناء صناعة سليمة الأسس.

العش لـ«الوطن»: زيادة في الأقساط سببها رفع رسم التأمين الإلزامي وزيادة المؤمن لهم صحياً

٢٠,٩ مليار ليرة دفعها السوريون لشركات التأمين في ٩ أشهر

| عبد الهادي شباط

٦,٢ مليار ليرة سورية زيادة دفعها السوريون كأقساط تأمين خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري (٢٠١٧) مقارنة بما دفعوه في الفترة نفسها من العام الماضي (٢٠١٦).

وبموجب بيانات تفصيلية حصلت «الوطن» على نسخة منها، فقد بلغ إجمالي أقساط التأمين بكافة أنواعه التي دفعها السوريون منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أيلول منه نحو ٢٠,٩ مليار ليرة سورية، بينما دفعوا ١٤,٦٥ مليار ليرة سورية خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦.

وفي قراءة لأسباب الزيادة في الأقساط، بيّن مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» أن زيادة رسوم التأمين الإلزامي كانت المحرك الأساسي لزيادة الأقساط الإجمالية، إذ إن إجمالي أقساط التأمين الإلزامي زاد بأكثر من ١٤٢ بالمئة هذا العام، إلى جانب أن التأمين الإلزامي في الأساس يشكل نسبة مهمة من أقساط التأمين، لذا فإن أي زيادة ملحوظة فيها سوف ينجم عنها زيادة ملحوظة أيضاً في إجمالي أقساط التأمين، خلافاً لبعض أنواع التأمين ذات النسبة المنخفضة من الأقساط كالطيران مثلاً، والتي زادت أقساطها ٦ مرات تقريباً هذا العام من دون أن تؤثر بشكل ملحوظ في زيادة إجمالي الأقساط، إذ إن إجمالي أقساط التأمين على الطيران بلغت ٩,٦٤ ملايين ليرة بعد تضاعفها ٦ مرات، من أصل نحو ٢٠,٩ مليار ليرة إجمالي أقساط التأمين، والتي تشكل نسبة نحو ٦٩ بالمئة منه أقساط التأمين الصحي والإلزامي.

واحتل التأمين الصحي صدارة الأقساط المدفوعة هذا العام إذ بلغت نحو ٧,٤ مليارات ليرة سورية، بنسبة تزيد على ٣٥,٢ بالمئة من إجمالي أقساط الفروع كاملةً (٢٠,٩ مليار ليرة)، مسجلةً نسبة نمو ٢١,٤ بالمئة عن عام ٢٠١٦، وعزا العش أسباب نمو التأمين الصحي إلى زيادة عدد المؤمنين هذا العام بشكل رئيس. ولدى سؤال العش عن حجم التعويضات التي دفعت للمؤمن لهم خلال الفترة نفسها (الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٧) أوضح أنها غير مكتملة حالياً، وهي في طور الإنجاز، وفي المراحل الأخيرة.

ويحتل التأمين الإلزامي على السيارات المرتبة الثانية بعد الصحي، إذ دفع السوريون أكثر من ٧ مليارات ليرة سورية بنحو ٣٣,٥٪ من إجمالي الأقساط، محققاً نسبة نمو نحو ١٤٣ بالمئة عن عام ٢٠١٦، وهو الدافع الرئيس لزيادة أقساط التأمين هذا العام.

ويأتي التأمين الشامل على المركبات في المرتبة الثالثة بقيمة أقساط نحو ٢,٢ مليار ليرة سورية، مشكلاً نسبة ١٠,٥ بالمئة من إجمالي الأقساط، مرتفعاً بنسبة ١٣,٨ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. ثم تأتي أقساط التأمين على الحريق بقيمة أقساط تجاوزت ١,٥٥ مليار ليرة سورية، وبنسبة ٧,٢ بالمئة من إجمالي الأقساط في كافة الفروع، وبزيادة ٢,١ بالمئة عن العام الماضي.

وبلغت أقساط التأمين على الحوادث خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٧ نحو المليار ليرة سورية، بنسبة ٤,٨ بالمئة تقريباً من إجمالي الأقساط، وبزيادة ١٤ بالمئة عن العام الماضي.

ودفع السوريون أقساطاً في فرع التأمين على النقل نحو ٩٥٩,٢ مليار ليرة سورية، بنسبة ٤,٦ بالمئة من إجمالي الأقساط، وبمعدل زيادة نحو ١٨ بالمئة عن العام الماضي، على حين دفعوا أقساطاً في فرع التأمين على الحياة نحو ٣٧٥ مليون ليرة سورية، بنسبة ١,٨ بالمئة عن العام الماضي.

وبلغت الأقساط في فرع التأمين الهندسي نحو ٢٩٦ مليون ليرة سورية، بنسبة ١,٤ بالمئة من إجمالي الأقساط في جميع فروع التأمين، محققاً زيادة بنسبة ٨٢ بالمئة عن العام الماضي، بينما بلغت أقساط التأمين على السفر نحو ١٠١ مليون ليرة سورية، بنسبة ٠,٥ بالمئة، وبزيادة ٣٣,٥ بالمئة عن العام الماضي.

وأخيراً، دفع السوريون أقساطاً بقيمة ٩,٦٤ ملايين ليرة سورية في فرع التأمين على الطيران، رغم زيادتها بنسبة ٦٤٨ بالمئة عن العام الماضي، إلا أن نسبتها من إجمالي الأقساط تبقى ضعيفة جداً.

الحمو لسفير السودان:

العمل لإحداث خط بحري لنقل المواد المصنعة والأولية بين البلدين

| الوطن

بحث وزير الصناعة أحمد الحمو مع السفير السوداني بدمشق خالد أحمد محمد علي آليات الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المتوفرة في البلدين للدخول في مشاريع صناعية مشتركة ومتبادلة وتفعيل عمل اللجنة المشتركة للتعاون الصناعي بما ينعكس بالفائدة على اقتصادي وشعبي البلدين الشقيقين.

وبحسب «سانا»، لفت الوزير الحمو إلى إمكانية الاستفادة من وجود طاقات زراعية ومواد أولية كبيرة في السودان حيث يمكن للصناعيين السوريين الذين يمتلكون خبرات وإمكانيات كبيرة أن يقيموا منشآت صناعية في سورية تعتمد على هذه المواد أو إقامة منشآت في السودان إما لتصنيعها أو تجهيزَها وتصديرها إلى سورية مقترحا الدخول في مشروعين في مجال الجلديات والنسيج كبداية بما يؤسس لقاعدة انطلاق تعاونٍ صناعي بين البلدين ويحقق قيماً مضافة عالية على منتجات البلدين وتصديرها.

وأشار الوزير الحمو إلى أهمية العمل لإيجاد الطرق المناسبة لإحداث خط بحري بين سورية والسودان لنقل المواد المصنعة والأولية بالاتجاهين بما يعزز من فرص التعاون التجاري والصناعي ويسهل نقل المنتجات الصناعية والزراعية والمواد الأولية والاستفادة من المزايا النسبية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الدول الإفريقية الموقعة عام ٢٠١٥ والتي يعد السودان عضواً فيها بما يعود بالفائدة على اقتصادي سورية والسودان.

من جهته نوه السفير السوداني بالخبرات الصناعية الكبيرة المتوافرة في سورية داعيا الصناعيين والمستثمرين السوريين لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتوافرة في السودان وإقامة مشاريع صناعية واستثمارية وتجارية ولاسيما مع وجود بيئة قانونية مشجعة على الاستثمار تعزز من فرص التعاون الاقتصادي.

وأعرب السفير السوداني عن ترحيب حكومة بلاده بأي وفد سوري بهدف إعادة إحياء العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

التلاعب بجمركة الأجهزة المهربة تزوير من الصعب ضبطه

«الاتصالات»: ١٥ مليار ليرة تقريباً حصيلة المصالحة على الجوالات المهربة هذا العام

| قصي المحمد

اعتبر مدير مسؤول في وزارة الاتصالات أن عملية التصريح عن الأجهزة الخلوية تستهدف الجوالات التي تعمل على الشبكة السورية بطرق غير نظامية «المهربة» مبيناً أن الموضوع لم يوضح بشكل دقيق من المعنيين في الهيئة الناظمة لقطاع الاتصالات والبريد، لافتاً إلى أن عملية التصريح ضرورة لابد منها كونها بينت العدد الكبير للجوالات التي دخلت إلى سورية بالتهريب.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المدير أن ما يجري من حالات استخدام برامج خاصة لكسر جدار الحماية للأجهزة الخلوية هو عملية تزوير، ولكن لا يمكن ضبطها، مؤكداً أن هذا الموضوع يجب أن يتابع من خلال اتخاذ إجراءات توعوية تدفع المواطنين إلى التصريح عن أجهزتهم الخلوية بشكل قانوني، موضحاً أن هذه الحالة يمكن الحد منها ولكن الصعب القضاء عليها وخاصة أنه يتم استخدامها عن طريق برمجيات حديثة تغيير في هوية الجهاز الأساسية.

وكشف أيضاً عن رفض الحكومة اقتراحاً مقدماً من الوزارة لاستصدار تعميم لتتم مطالبة جميع المشتركين ببراءة ذمة تجاه الشركة مساواة بوزارة الكهرباء.

وأكد المصدر أن الاقتراح قوبل بالرفض على الرغم من إيجابياته ولما له من فائدة كبيرة في زيادة نسبة التحصيل من المبالغ المالية الكبيرة المترتبة على المشتركين تجاه الشركة.

وفي السياق، أوضح مسؤول آخر في وزارة الاتصالات لـ«الوطن» أن الهدف من إجراءات التصريح عن الأجهزة الخلوية هو الحصول على المبالغ المالية الكبيرة التي كانت تخسرها خزينة الدولة والتي وصلت إلى عشرات الملايين والتي ظهرت بعد إصدار القرار وإلزام كل من يحمل جهازاً مهرباً بالجمركة، مبيناً أن قيمة المبالغ المالية التي تم تحصيلها تزيد على ١٥ مليار ليرة سورية.

> «الاتصالات» تغار من «الكهرباء» وتطلب المعاملة بالمثل.. والحكومة ترفض؟!

مضيفاً: لاحظنا أن هناك أجهزة خلوية غالية الثمن تم التصريح لها عن طريق الشركة هذا ما يؤكد أن هناك تهريب لأعداد كبيرة من الأجهزة وخاصة من الشريحة الأعلى التي تفرضها الإدارة العامة للجمارك على دخولها إذ يتم التصريح لها من خلال عملية تشغيلها عبر الشبكة ويتم دفع الرسم المحدد من وزارة الاتصالات وهو يكون أقل من المبالغ الذي تفرضه الجمارك، الأمر الذي كان يضيع مبالغ كبيرة على الخزينة.

وكان مسؤول فني في وزارة الاتصالات قد أكد لـ«الوطن» وجود تقنيات تمكن أصحاب الموبايلات المهربة من عدم دفع مبلغ المصالحة عليها، ويتم استخدامها من خلال استبدال رمز «IME» الجديد للجهاز برقم «IME» قديم مصرح له، ليتم استخدامه على الشبكة السورية مشدداً على أن الجهات المعنية في الوزارة تمنع وجود هذه الأجهزة منعاً باتاً، نافياً اكتشاف أي حالة حتى الآن، موضحاً أن الموضوع هو باهتمام إدارة الاتصالات بشكل مباشر.